

رعى مؤتمر عن حوض النيل «المياه معضلة القرن الـ21»

بري ممثلاً بقباني: يوفر 97 في المئة من حاجات مصر وتتعدي عليه دول المنبع خدمة لمصالحها

تشارك حوض النيل دول عربية في أسفل النهر، وغير عربية في أعاليه، حيث تشهد تلك التي في الحوض الأعلى مستوى متساقيات كبيرة تجعلها غير محتاجة إلى مياه النيل كثيراً. ولكن في المرحلة الحالية، تعمل هذه الدول على إنشاء سدود على البحيرات العليا للحوض، مما يؤثر في مجرى النيل، خدمة لمصالحها. وعلى رغم ازدياد اهتمام الأمم المتحدة في سياق ما يسمى ديبلوماسية المياه، عبر محاولاتها نزع فتيل أي توتر في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، المناقشتين الأكثر عرضةً لحظر الصراع المسلح بسبب شح المياه، إلا أن الحلول لم تتوافر حتى الآن، لكن في المقابل، تزداد درجة الإخطار على منابع المياه في أكثر من دولة عربية، كما ترتفع حدة المواجهة للسيطرة على مسار هذه الأنهر. وأكد النائب محمد قباني أن «الخطر على المياه العربية واضح في أكثر من مكان، فحفصة مصر من مياه النيل تتعرض لتعد من بعض دول العوالم، لا سيما أثيوبيا، وكينيا، وبحيث باشرت أثيوبيا إنشاء سد النهضة الذي سيصبح أكبر سدود أفريقيا»، لافتاً إلى أن «مطامح هذه الدول بمياه النيل غير مبررة لأنها تستطيع توفير أضعاف طاقة النهر من الأمطار الموسمية الغزيرة جداً، مشدداً على أن «النيل يوفر 97 في المئة من حاجات مصر المائية».

كلام قباني جاء خلال افتتاح المؤتمر الدولي الأول بعنوان «المياه معضلة القرن الحادي والعشرين»، حوض النيل تعاون أم تصادم؟»، في الجامعة اللبنانية - الحدث، ممثلاً راعي المؤتمر رئيس مجلس النواب نبيه بري، وفي حضور وزير الدولة لشؤون النواب محمد قنديل، وممثلاً الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله، والدكتور ربيع الدبس ممثلاً رئيس الحزب السوري القومي واتشاري آخرى، ربما حول اللطاني، أو الحاصبياني في لبنان، وأتاهر سورية والعراق، لأن هناك عشرات الحالات التي تؤثر حالياً على وجود أزمة دولية حول الأنهار الدولية، لا سيما إذا ما علمنا أن البلدان الشحيحة في المياه يصل عددها إلى 80 دولة، وأن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هما من أفقر المناطق بالمياه وأكثر من 40 في المئة من سكان العالم اليوم، يعانون قلة المياه العذبة إضافة إلى أن الزيادة مهددة في مناطق عديدة من العالم بسبب التصحر».

ولفت إلى أن «أهمية هذا المؤتمر تكمن في أن يقدم تصورات موضوعية حول نهر النيل، ودراسة جيوسياسية لكامل الدول المشاطئة لهذا النهر وجوهه، وتقييم دراسة في القانون الدولي العام عليها تساهم في اضاءة قانونية جديدة في إطار

أموال البلديات موجودة وقيمتها 1920 مليار ليرة

لجنة المال: على الحكومة إصدارها في مرسوم لتنفيذه



(تتوزع)

تحويل الاموال التي تعود قانوناً إلى البلديات لإظهارها وكأنها إيرادات خزينة وهذا يدل مرة ثانية كم هو مهم أن يكون هناك حسابات للنصرف بالمال العام.. وأضاف: «أما النقطة الثالثة والتي يتم تظهيرها أن هناك خلافاً قانونياً وفقها ولاهوتياً وما إلى ذلك، أو من يحق له أن يدفع، أو من لا يدفع الخ... بعدما أقرّ الجميع أن هذه العائدات هي حق للبلديات وليس مجرد بحث نظري وفلسفي. وعلى الجميع أن يعرف هذه الحقيقة لا سيما البلديات والمسؤولين عن البلديات».

إلى أن «وزارة الاتصالات هي في صدق وضع تقرير شامل يتضمن كل الحسابات منذ عام 1994 وحتى اليوم، وبالتالي سيزرع بعد حوالي عشرين يوماً تقريراً مفصلاً إلى لجنة المال والموازنة، وإلى وزارة المال، لتبيان الحصص العائدة للبلديات، بحيث تكرس هذه العائدات كحقوق للبلديات لتوزيعها بشكل عادل وفقاً لاصول محددة ومن خلال مشروع مرسوم سيعرض على مجلس الوزراء يحدد كيفية وألية توزيع هذه العائدات وبالتالي يقلل هذا الملف».

حرب أن ينقل إلى الحكومة إصرار وطلب وتمنى لجنة المال والموازنة، مجتمعاً بأن يتم إقرار هذا المشروع، الرسوم والمتعلق بألية التنفيذ، وأضاف: «المطلوب وخلال الفترة التي منحناها للحكومة، أن نتسلم التقرير النهائي لهذه الحسابات وللمرسوم وبالتالي إلى أن يجزى مشروع المرسوم، وأن لا يعود مشروعاً ويصبح مرسوماً قابلاً للتنفيذ، أما في مسألة التنفيذ، هناك اليوم مبلغ 673 مليار ليرة لبنانية، تحول إلى وزارة المال للبلديات، لكن ليس هو المبلغ المطلوب وفقاً لكيفية يفترض أن لا تنتظر لا أدري ماذا؟».

وأضاف: «منذ عام 1995 وحتى عام 2001 المبالغ المتراكمة للبلديات هي 562 مليار ليرة لبنانية ومنذ عام 2002 وحتى عام 2009 285 مليار ليرة لبنانية، وحتى 31/5/2014، 673 ملياراً، ومجموع ذلك يشكل تقريبا 1920 ملياراً وهذه المبالغ المتوجبة إلى البلديات هي مبالغ تفوق ما تحول إلى اليوم وهذا ما أقره الجميع». وتابع: «لا يجوز بعد اليوم أن يتم تحويل مبالغ وبمعدل عن المقاربة القانونية التي كان فيها وجهات نظر مختلفة والتي ستحسم في خلال 15 أو 20 يوماً المقبلة، لكن لا يجوز أن نطلب توزيعه وفقاً لكيفية يفترض أن يعطاه أمانة لدى وزارة الاتصالات بحسب الموازنات المحققة، لا يجوز أن تحول بهذا الشكل من دون أن تعرف البلديات حقوقها وحصصها ومن دون أن تكون هذه الحقوق مفقودة ومبتدأة».

الصلوات

حافظ الدولار الامريكى في سوق بيروت المالية على استقراره، وأقلل على سعر وسطي 1507.50 ليرة لبنانية وفقاً لنشرة مديرية القطع والعملات في مصرف لبنان.

العملة	بالدولار		بالليرة اللبنانية	
	مبيع	شراء	مبيع	شراء
اليورو	1.2700	1.2701	1906.42	1922.93
الليرة السورية	162.00	162.98	9.24	9.32
الدينار الاردني	0.7075	0.7095	2118.56	2136.91
الدينار العراقي	1162.00	1164.00	1.29	1.30
الريال السعودي	3.75	3.7503	400.26	403.72
الدينار الكويتي	0.2852	0.2857	5257.44	5302.98
الدرهم الاماراتي	3.6413	3.6413	408.66	412.20
الريال القطري	3.6406	3.64013	412.25	415.82
الجنيه المصري	6.9414	6.9415	216.24	218.11
الليرة التركية	1.8132	1.8144	827.54	834.71
الفرنك السويسري	1.5225	1.5226	1577.34	1591
الجنية الاسترليني	1.6113	1.6115	2418.71	2439.66
الافانغ ين باباتي	108.15	108.16	13.88	14.00
الدولار الكندي	1.0163	1.0167	1476.64	1489.42
الدولار الاسترالي	1.0407	1.0409	1562.24	1575.77
الالف فرنك افريقي	511.99	514.69	2.92	2.95

الموجودات	مجلس الإدارة
رأس المال	21,180,609
احتياطي الخسائر	11,832,822
احتياطي التوزيعات	13,316,453
مجموع الموجودات	21,180,609

فتوح: خطورة جرائم تمويل الإرهاب

تنعكس على الاقتصاد والمجتمع

أشار الأمين العام لاتحاد المصارف العربية وسام فتوح إلى «خطورة جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب ضمن إطاره الشاملة للأخطار». وتابع: «ففي أيلول 2013، أصدرت اللجنة وثيقة أطلقت عليها تسمية المبادئ الأساسية لرقابة مصرفية فعالة، تضمنت مبدأ مخصصاً بعبارة أساسية لمنع استخدام القطاع المالي في نشاطات إجرامية. ومن ثم أصدرت اللجنة في كانون الثاني 2014 وثيقة ركزت في شكل حصري على موضوع غسل الأموال وتمويل الإرهاب».

الموجودات	المطلوبات
رأس المال	3,821,524,731
احتياطي الخسائر	3,933,638,848
احتياطي التوزيعات	3,933,638,848
مجموع الموجودات	3,821,524,731

خليل: وزارة المال ملتزمة الاتفاقات لتمويل إنتاج الكهرباء

أكد وزير المال علي حسن خليل المساعدة في حل القضايا العالقة «في إطار المحافظة على وضع المالية العامة وصحة المؤسسة، وإعادة النظر في بعض التفاصيل الواردة في الموازنة»، مشدداً على «الزام الوزارة كل الاتفاقات والتعهدات لتأدية تمويل مشاريع الإنتاج وغيرها في إطار القوانين والمرعية».

غصن يدعو الوزراء للاقتداء بإصلاحات وزير المال والصحة

دعا رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن جميع الوزراء للاقتداء بالحزمة الإصلاحية التي يقودها وزير المال والصحة لمكافحة الرشوة، والفساد، وهدم المال العام في كافة الوزارات، بدءاً من وزارة الاقتصاد والتجارة. من خلال تفعيل أجهزة حماية المستهلك لمراقبة الأسعار ووضع سقف للارباح عملاً بالقرار (177)، منعاً لفلتان أسعار المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية، وكذلك مراقبة جودة وسلامة الأغذية منعا للتلوث والاحتكار وتشديد العقوبات بحق المرتكبين.

MEZZA EXPRESS SARL	
الميزانية العمومية الموقوفة في:	
الموجودات	المطلوبات
رأس المال	30,000,000
احتياطي الخسائر	765,083,344
احتياطي التوزيعات	3,269,652,632
مجموع الموجودات	3,821,524,731

الشركة اللبنانية للزراعة والكيمياء ش.م.ل.	
الميزانية العمومية الموقوفة بتاريخ 2013/12/31	
الموجودات	المطلوبات
رأس المال	3,376,000,000
احتياطي الخسائر	3,376,000,000
احتياطي التوزيعات	3,376,000,000
مجموع الموجودات	3,376,000,000